

Reporter News

% تراجع الأرباح المصرفية عام ٢٠٠٠

20/2/2001

أشار التقرير الأسبوعي لبنك عودة الى تراجع الأرباح المصرفية نحو ٢٠% عام ٢٠٠٠ في ظل الركود الاقتصادي السائد. ويعود التراجع في أرباح المصارف الى تأثير عوامل السيولة والمؤونات والهوامش، وليس الى انحسار في النمو الإجمالي للنشاط. ففي الواقع، ارتفعت موجودات المصارف بمقدار ٦٩١٨ مليار ل. في ٢٠٠٠ مقابل ٦١٥٠ مليارا في ٩٩، بينما ازدادت الودائع بمقدار ٥٥٧٠ مليارا في ٢٠٠٠ مقابل ٥٢٥٧ مليارا في ٩٩. اما التسليفات فقد بلغت نسبة نموها ٥,٦% في ٢٠٠٠ وهي الأدنى منذ ٨ سنوات (مقابل ١٢,٩% في ٩٩) اي اقل من متوسط الفائدة على مجمل القروض، مما يشير الى تقلص صاف في محفظة التسليفات في ظل سياسات التسليفات المتحفظة المواكبة لحالة الركود السائدة. اما الاستعمالات المصرفية السائلة فقد ازدادت بمقدار ٤٤٤٩ مليار ل. مقابل ٢٥٩٠ مليارا في ٩٩.

في موازاة ذلك، ارتفعت المؤونات في مقابل القروض المشكوك في تحصيلها بمقدار ٧٦١ مليار ل. في ٢٠٠٠، مقابل ٣٦٢ مليارا في ٩٩. مما أثر سلبا على الأرباح الصافية للمصارف، وبناء عليه ارتفعت نسبة مجموع المؤونات الى محفظة الديون المشكوك في تحصيلها من ٧٥,٤% في ٩٩ الى ٧٧,٥% في ٢٠٠٠. ويعود الارتفاع المسجل في المؤونات مباشرة الى ازدياد الديون المشكوك في تحصيلها، اذ ارتفعت حصة هذه الديون من محفظة التسليفات الإجمالية من نحو ١٤% في ٩٩ الى ١٧% عام ٢٠٠٠. اما العامل الثالث الذي أضعف أرباح المصارف، فهو انخفاض الفوائد في ٩٩ مما أدى الى تقلص هوامش الفوائد المصرفية الصافية في ٢٠٠٠، فقد انخفض متوسط المردود على محفظة سندات الخزينة لدى المصارف بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في مقابل تراجع متوسط تكلفة الودائع بالليرة بمقدار ٨٥ نقطة أساس خلال السنة. ورافق ذلك أيضا ارتفاع تكلفة الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف بمقدار ٤٥ نقطة أساس اثر ارتفاع معدل الليبور لشهر واحد (الفائدة المرجعية) بمقدار ٨٣ نقطة أساس خلال السنة. ونتيجة لما سبق، تراجع المردود الصافي على متوسط الأموال الخاصة من ١٧,٢% في ٩٩ الى ١٢,٥% في ٢٠٠٠، في حين انخفض المردود الصافي على متوسط الموجودات من ١٤,١% الى ٠,٨١%، وهو الأدنى في سنوات ما بعد الأحداث...

عودة الضغوط على الليرة اللبنانية

شكل تفاقم وضع الاقتصاد اللبناني مصدر ضغط على سوق القطع في مظهره : حصول عمليات تحويل يومية من الليرة الى العملات الأجنبية على سبيل الحيطة والحذر، رغم ان أحجام هذه العمليات باتت ضعيفة نسبيا نظرا الى " دلورة " الودائع المصرفية بما يفوق الـ ٦٨% بحسب بعض المصادر، ولامتصاص ما تبقى من السيولة بالليرة في سندات الخزينة اللبنانية المرتفعة المردود، على نحو جعل حجم ما يسمى " السيولة الساخنة " قابلا للاحتواء بما لدى مصرف لبنان من عملات أجنبية استمرار الطلب على الدولار في السوق، فيما يجري تداوله في العمليات المصرفية عند الحد الأعلى للهامش المحدد أي بـ ١٥١٤ ل.

مما اضطر مصرف لبنان الى التدخل بائعا لحوالي ٦٥ مليون دولار (خلال الأسبوع الفائت) مقابل اقل من ٤٠ مليوناً لما قبله... هذا الأمر استحوذ على نقاش خلال اللقاء الشهري بين جمعية مصارف لبنان وحاكمة البنك المركزي حيث أكد رياض سلامة على متانة الوضع وبالتالي محدودية الطلب التي لا تؤثر على مسار السياسة النقدية العامة... ويقول كبير المتعاملين في البنك العربي محمد طارق ان الطلب على الدولار استمر بالارتفاع (الأسبوع الفائت) بعد انتخاب اربيل شارون والمناخ غير المريح الذي جاء به للمنطقة... فضلا عن ذلك لم يبد الاقتصاد اللبناني اي دلائل على الانتعاش بعد..

إشارة الى ان الاقتصاد اللبناني عانى من الكساد العام الفائت وهبطت الاحتياطات الأجنبية في مصرف لبنان من جراء عمليات الدفاع عن الليرة التي تعرضت لضغوط بيع كثيفة بعد ارتفاع عجز الموازنة الى ٥٦% من الإنفاق العام وتجاوز الدين العام ١٥٠% من إجمالي الناتج المحلي...

خفضت مؤسسة " اتش. اس. بي. سي " البريطانية تصنيفها لـ " بنك بيبيلوس " الى مستوى " بيع ". وذكرت ان من المحتمل ان يؤدي ارتفاع المخصصات المالية للمصرف وتفاقم وضع الاقتصاد اللبناني الى تراجع أرباحه مرة أخرى السنة الجارية. وفي الوقت نفسه أكدت المؤسسة تصنيف " بنك لبنان والمهجر " اكبر المصارف اللبنانية قاطبة، عند مستوى " شراء " واصفة هذا المصرف بأنه اكثر المصارف امانا في البلاد. وتراجعت أرباح "بنك بيبيلوس" الصافية بنسبة ٦,٨% عام ٢٠٠٠ الى ٤٦,٨ مليون دولار. وتوقعت المؤسسة تراجعاً آخر في الأرباح بنسبة ٣,١% سنة ٢٠٠١ لتصل الى ٤٥,٣ مليون دولار.

وتقول ناديا قباني المحللة في " اتش. اس. بي. سي " ان المخاطر بالنسبة لـ " بنك بيبيلوس " تتمثل في تراجع العائدات الأميركية واحتمال خفض قيمة الليرة اللبنانية وعجز الاقتصاد عن النمو. وذكرت المؤسسة أنها تستهدف مستوى ١,٢٥ دولار لسهم " بنك بيبيلوس " مقارنة بسعر إغلاقه (الجمعة الفائت) على ١,٧١ دولار في بورصة بيروت... وتوقعت المؤسسة ان ترتفع أرباح " بنك لبنان والمهجر " بنسبة ٤,٦% سنة ٢٠٠١ الى ٨٥ مليون دولار. وقالت قباني ان ارتفاع السيولة والقروض التي جرى إصدارها خارج لبنان قلصت من مخاطر "بنك لبنان والمهجر" على رغم احتمال ان يعاني المصرف من حالة هبوط قيمة العملة...